في التاثير على ان تاثير قدرة العبد
في بعض الامور بجعل الله وخلقه كذلك
ليس اتيا من نفي دخل قدرة الله تعالى
بالكلية ولا يجري في ملكه الا ما شاء
وهي علة للقطع اي علة عادية
كالنار للاحراق والجمهور على انه شرط
عادي كبيس الملاقي له ولكن ان تقول
ما شانها التاثير عنده وما شانها
توقف تاثير الفاعل عليه عندهم
فكان هو المضيع يشير الى وجه الذم
في ترك الواجبات وان لم يكتسب
القبيح وهو لا ينافي الذم في فعل
المنهيات لوجه اخر وهو صرف القدرة
اليه على ما سيجيء والالزم وقوع
الفعل بلا استطاعة لا يخفى ان هذا الكلام
الزامي على من يقول بتاثير القدرة
الحادثة والا فلا دخل للاستطاعة في وجود
الفعل حتى يستحيل بدونها لما
مر من امتناع بقاء الاعراض فلا نقض

بقدرة

بقدرة الله تعالى اذ ليست هي قبيل الاعراض
عندهم فقد اعترفتم بان القدرة حاصلة
انه ليس نفي وجود المثل السابق داخلا
في دعوى الاشعري وفيه بحث اذ المذهب
ان لا قدرة قبل الفعل اصلا ومدعى
المعتزلة جواز ها قبله لانه لا بد من مثل
سابق كما ستوقف به لاستحالة
ذلك على الاعراض والا لزم قيام العرض
بالعرض ويرد عليه انه يجوز ان تكون
الحادث وصفا اعتباريا مثل رسوخ
القدرة لا معنى موجود يمتنع قيامه
بمثله وفي ها هنا ذهب بعضهم
هو الامام الرازي وبه يرتفع نزاع
الفريقين الا ان كلام الشيخ لما لم يقل
بتاثير القدرة الحادثة فسر التاثير
بما يعم الكسب فصار الحاصل ان القدرة
مع جميع جهات حصول الفعل بها او
معها مقارنة وبدونه سابقة وفي
كلام الآمدي ان القدرة الحادثة من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)